

الثورات الاجتماعية:

أسبابها، أنماطها، مراحلها

إعداد
جيزاتشو تيرونيه

مراجعة الترجمة
محمد سمير

ترجمة
منة التلاوي



تمهيد:

إن الانتفاضات الشعبية قديمة قدم التاريخ ذاته؛ إذ اعتبرت الثورات طريقة طبيعية لتولي الأنظمة المختلفة زمام السلطة في العصر الكلاسيكي اليوناني. قامت الثورات كلما تداولت الأنظمة الديمقراطية وأنظمة حكم الأقلية والأنظمة الملكية السلطنة، وجرى هذا التداول في غالب الأحيان نتيجة استخدام العنف (حنة أردنت؛ ١٩٧٧، بريتون ١٩٣٨، كذلك كيم ١٩٩١). ومع ذلك لا يعتقد جميع مفكري العصر السياسيين أن الثورات هي الجانب الدائم للسياسات، حاجّ أرسطو على سبيل المثال بأن أكثر الأنظمة السياسية استقراراً ليست ديمقراطية ولا حكم أقلية ولا حكماً ملكياً، بل مزيج من الثلاثة أنظمة، وسيكون نظام أرسطو المستقر ذا طراز وسطي واسع النطاق؛ فهذا الطراز يتألف من سمات هجينة (مختلطة) يأخذ ميزتي الحكمة والثراء من الأنظمة الملكية وأنظمة حكم الأقلية، لكنه سيتكون من "قاعدة شعبية عريضة"، أي أضخم عدد من الجماهير كما هو الحال في الديمقراطية (سايبين ثورسون ١٩٧٣). بعبارة أخرى، فكلما توزعت الملكية والسلطة بين الأفراد في المجتمع الواحد على نطاق واسع، انعدم السبب الداعي إلى إشعال فتيل الثورة. وفي الواقع، تبدو الأنظمة الصناعية الديمقراطية الحديثة التي تمتلك طرازاً وسطياً مستقرة سياسياً، ويعتبر ذلك دليلاً على صمود نظرية أرسطو في وجه الزمن.

تجادل علماء الاجتماع مطوّلاً بشأن العوامل المسؤولة عن قيام الثورة، ولم يتوصلوا إلى نظرية واضحة محددة المعالم بعد. وقد شدد بعضهم على أهمية العوامل الاقتصادية في حين عول آخرون على الأسباب السياسية، في الوقت الذي يعتد فيه البعض بالمحددات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك تلعب السياسات المشتركة بين الدول وتقاسم السلطة بعض الأدوار. في هذه الدراسة، انتهجت النهج التركيبي، ودفعت بأن تضافر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعوامل الخارجية مسؤولة عن نشوب الثورات الاجتماعية. افترضت بالتحديد أن مستوى التنمية الاقتصادية تحت المتوسط والأنظمة اللاديمقراطية وانعدام فعالية الدولة (ترهل الدولة) هي المتغيرات الثلاثة الأكثر أهمية في احتمالية نشوب الثورات. يمكن أن تدفع التنمية الاقتصادية الأفراد والجماعات نحو المطالبة بالإصلاح السياسي، وقد تكون هي السبب الكامن وراء السخط الاقتصادي. ويبدو أن للنهج السياسي العملي والشامل للأنظمة الديمقراطية الراسخة تأثيراً نحو الاستقرار السياسي أكثر مما عليه الحال في الأنظمة الاستبدادية والسلطوية. إضافة إلى أن مدى فعالية الدولة بغض النظر عن طبيعة النظام يبدو مؤثراً في العنف السياسي. ستحدد كيفية تصدي الدولة لمطالب شعبها المتعلقة بالإصلاح السياسي والرفاهية الاقتصادية إضافة إلى استخدامها لقوتها القمعية مسؤوليتها عما إذا كانت ستواجه الثورات أم لا.

* هذه الدراسة صادرة عن مجلة Sage Open، ومنشورة بموقعها الإلكتروني بتاريخ: ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، بعنوان: <https://shorturl.at/ilvyR>، على الرابط: "Social Revolutions: Their Causes, Patterns, and Phases".



أخيراً، فللعوامل الخارجية تأثير على الثورات، لكن يبدو أنها تعامل بشكل رئيسي باعتبارها عوامل محفزة. وأشار بقولي "عوامل محفزة" إلى ظروف كالحروب التي تنشئ الثورات الاجتماعية (طالع إسكيتشن ١٩٦٣)، كما قد تسهل العوامل الخارجية مثلما حدث في حالة تقديم الاتحاد السوفيتي المساعدة للشيو عيين الصينيين في حقبة الثلاثينيات والأربعينيات.

كما حددت نمطين من الثورات أسميتهما "بالثورات العفوية والمخطط لها"؛ أطلقت مصطلح "عفوية" على الثورات المؤججة دون جهد تنظيمي يذكر مثل الثورة الروسية عام ١٩١٧. بينما أطلقت مصطلح "المخطط لها" على الثورات التي تقودها الجماهير الثورية مثل الثورة الصينية عام ١٩٤٩. علاوة على ذلك، ميزت بين نشوب الثورة ونجاحها. فبينما يبشر نجاح الثورة بتغيير النظام السياسي والاقتصادي القديم، يشير نشوب الثورة إلى انتفاضات شعبية أولية. وأكدت على أن نجاح الثورات الاجتماعية (والسياسية) يعقب نشوب الثورات مباشرة. يبدو أن نجاح الثورات العفوية يحدث عندما يذعن الجيش و/ أو يدعم الانتفاضات الشعبية، بينما تنجح الثورات المخطط لها عندما يهزم المحاربون الثوار الجيش. علاوة على ذلك، تبدو القوة التنظيمية والموارد والدعم الشعبي والأيدولوجيا أموراً هامة لنجاح الثورات المنظمة.

نظريات الثورة:

دراسات علم الاجتماع المعاصر حول الثورة شاسعة ومتنوعة. ويعود الفضل الرئيسي في تطوير ما يمكن تسميته بنظرية علم النفس الاجتماعي المتعلقة بالثورة إلى باحثين هما: "دافيز ١٩٦٢" و"غور ١٩٦٨"، ويحتل سلوك الأفراد الصدارة في ظل هذه النظرية. وفقاً لـ "دافيز"، تقع الثورات عندما تعقب التنمية الاجتماعية الاقتصادية طويلة المدى انتكاسات اقتصادية حادة وقصيرة المدى. وعلى وجه الخصوص، عندما يتوقع الشعب بعد تجربته لتحسن الأوضاع الاقتصادية أن بوسعه تحقيق ما هو أكثر وأكثر. فحين تشهد الأحوال الاقتصادية تراجعاً حاداً، تنخفض القدرة الشرائية، بينما تستمر توقعات الشعب حول ما يعتقد أنه يستحق الحصول عليه في تزايد. تتسع الفجوة بين ما بمقدور الشعب بلوغه وما يعتقد أنه يستحقه، وتتحول إلى أزمة توقعات مرتفعة. وتدفع التعاسة والسخط والإحباط الأفراد إلى اللجوء للعنف السياسي. ورغم أن لنظرية "دافيز" (منحنى جي) بعض الفائدة في تفسير الثورة، فإنها لم تضمن الأسباب السياسية كمتغيرات توضيحية بوضوح. لا يتأثر جميع الثوار بالمشكلات الاقتصادية، فالاستبداد والفساد ونقص الحرية السياسية والقضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية قد تكون متجذرة في أذهان أفراد الطبقة المتوسطة وسكان المدن قبل الثورات وخلالها. تشير نظرية الافتقار النسبي لـ "غور ١٩٦٨" إلى الفارق الموجود في تصورات الأفراد حول مستوى المعيشة الذي يعتقدون أنهم يستحقونه ومستوى المعيشة الذي بوسعهم بلوغه بالفعل. وحين يحتد الحرمان يعقبه الغضب والإحباط والعنف السياسي. كما ضم "غور ١٩٦٨" المتغيرات السياسية مثل الشرعية وإضفاء الطابع المؤسسي كأسباب تفسر الصراعات الأهلية. ورغم أن الحرمان قد يكون أحد العوامل المؤثرة في قيام الثورات، فإن "غور ١٩٦٨" لم يربط هذا المتغير بأسبابه المحتملة وعملية التنمية الاقتصادية.

تؤكد نظرية التوازن لـ "جونسون ١٩٦٦" أهمية السلوك المنسق بين أفراد المجتمع في تحقيق الاستقرار السياسي. وتساعد التنشئة الاجتماعية تحديداً في إطالة أمد القيم والأعراف التي تؤدي إلى توافر الثقة والطمأنينة بين أفراد الشعب، وخلق مجتمع أخلاقي. كما يتوجب على الحكومة إضفاء الطابع الشرعي على الالتزام بقيم المجتمع وأعرافه. سيكون الاستقرار السياسي مضموناً بالقدر الذي تظل فيه الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية متوازنة، وتتغير بنسب متساوية جنباً بجنب مع تطور الزمن. ولا تقع الثورات إلا عندما يختل توازن انسجام القيم، ويكون باستطاعة القادة السياسيين إعادة استقرار المنظومة بإجراء بعض الإصلاحات. بعبارة أخرى، ستندلع الثورات (التي تيسرها المسرعات مثل التمرد العسكري وحروب العصابات) وتجبر النظام على التحول إلى توازن جديد. ورغم أن حجة "جونسون" متسقة المنطق ظاهرياً، فإن "جونسون ١٩٦٦" يبدو مبالغاً بشأن وجود التوازن في النظم الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، هل يمكننا القول إن هناك تطابق قيم بين جميع أفراد المجتمع الخاضعين لحكم الأنظمة المختلفة؟ ففي المجتمعات التقليدية، يمكن لمالكي الأراضي استغلال طبقة الفلاحين، لكن ربما يظل بقاء الطبقة السابقة راسخاً لمدة زمنية طويلة (رغم الاستياء من نمط حياتها). وبعبارة أخرى فإن غياب العنف لا ينطوي بالضرورة على وجود تطابق في القيم. يبدو أن "جونسون" يخلط تطابق القيم أو التوازن بالاستقرار السياسي.

يستند "هنتنغتون ١٩٦٨" في نظرية التحديث إلى تفسير الثورات الاجتماعية. ووفقاً لما يراه، فإن "الثورة أحد مناحي التحديث" (ص ٢٦٥) فحجته الرئيسية أن التحديث وخاصة التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يقودان نحو الوعي السياسي وتبعاً لذلك، يبدأ الشعب الذي أصبح متعلماً ومتحضراً في المطالبة بمشاركة سياسية أوسع. إن لم تمكن المؤسسات السياسية أو تؤسس آلية لإدماج الحشود يصبح العنف السياسي بما فيه الثورة ممكناً، وهذا يعني بعبارة شبيهة بأطروحة "جونسون ١٩٦٦" أن الفجوة بين التعبئة السياسية للشعب وعجز المؤسسات السياسية (أو فشلها في التكيف المستمر) عن استيعاب حشود الجماهير تتسبب في نشوب الثورة. إضافة إلى عدم تعارض ذلك مع تحليلات "ديفيز ١٩٦٢" و"غور ١٩٦٨". كما شدد "هنتنغتون ١٩٦٨" على إمكانية الاستدلال بالفجوة بين توقعات الشعب وارتياحه (الجوانب المتعلقة بالتعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على التوالي) كميّار لزعزعة الاستقرار السياسي. واقعياً، يربط "هنتنغتون" بين نظرية التوازن التي تبناها "جونسون" ونظريات علم النفس الاجتماعي التي تبناها "ديفيز" و"غور" بقوله إن غياب فرص التعبئة الاجتماعية وقابلية المؤسسات السياسية للتكيف (غولدستون ١٩٩٤) تتسبب في الفجوة بين التوقعات والرضا عن واقع الحال. ويعود الفضل إلى "هنتنغتون" في ذكر أهمية المؤسسات السياسية في تفسير الثورة. وعلى أي حال فبوسع المرء تحديد مشكلتين على الأقل في أطروحة "هنتنغتون"؛ الأولى أنه يبدو مشيراً إلى أن التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية تؤثران تأثيراً مستقلاً مباشراً على الثورة، وبالنسبة لي فإن العلاقة السببية ينبغي أن تشير إلى علاقة التنمية الاقتصادية بالتعبئة الاجتماعية وعلاقتها بالثورة، ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية تبدو مؤثرة في التعبئة الاجتماعية، والتعبئة الاجتماعية تفضي إلى الثورة. والثانية هي أن "هنتنغتون" يبدو مبالغاً في تقدير قيمة المشاركة السياسية، فعلى سبيل

المثال ينسب الفضل إلى اللينينية وحزب لينين الشيوعي في إدماج الملايين من السوفييت في المشاركة السياسية. فبالنسبة إلى "هنتنغتون" كلما زادت مشاركة الشعب في النظام السياسي (بغض النظر عن طبيعة النظام) كان ذلك أفضل. أما بالنسبة إلى أطروحة "ألmond وفيربا ١٩٦٣" فقد تتعارض المشاركة الشعبية الزائدة واقعياً مع مهام الحكومة، كما تتعارض مع الأنشطة اليومية للسكان.

يستعين "تيللي ١٩٧٨ : ١٩٩٤" بما يشير إليه البعض بأنه نموذج صراع سياسي، كما يعتمد على المتغيرات السياسية بما فيها السعي وراء السلطة التي تمتلكها جماعات المجتمع في الأعمال الجماعية عامة والثورية خاصة. كما يدفع بأن الغضب والإحباط الفرديين ليس بمقدورهما وحدهما أن يؤديا إلى الثورة. ويؤكد على أن السبب الرئيسي في توطيد الثورات والعنف الاجتماعي هو احتكار السلطة في الدول القومية، فتركيز السلطة قد يؤدي إلى تعدد السيادة؛ فوفقاً لـ "تيللي" يحدث تعدد السيادة عندما تنظم المجموعات الأخرى في المجتمع تحدياً لسلطة الدولة.

وتتسق أطروحة "تيللي" مع فكرة "تروتسكي ١٩٣٢" بشأن ازدواجية السلطة أو السيادة التي تحدث حتماً أثناء الثورات (المنشفيك أو المناشفة تعني الأقلية والبلشفية في روسيا)، يدفع "تيللي" بقوله إن امتلاك الجماعات موارد كافية ومنظمات قوية تعتبر محددات رئيسية لاندلاع الصراعات الثورية وترجيح إحدى الكفتين؛ فلن ينتهي الصراع الثوري إلا عندما تتغلب سيادة واحدة سواء أكانت سيادة الحكومة أو سيادة منافسيها. ينسب الفضل إلى "تيللي" في استعانهه بالمتغيرات السياسية لتفسير مسيرة الثورة، إلا أن "تيللي" لا يبدو مغالياً في التعويل على تأثير المتغيرات السياسية وحسب، بل يتجاهل أو يستهين بأهمية العوامل والقضايا الاقتصادية. إضافة إلى تفرقة "تيللي" بين الحالة الثورية (تعدد السيادة) والحصيلة الثورية (نتائج الثورة / نقل السلطة). ويبدو أن نظريته تنطبق أكثر على الثورات الجماهيرية مثل الثورة الكوبية عام ١٩٥٩. أما وفقاً لأطروحة "تيموثي كرولي ١٩٩١" فإن اندلاع الثورتين الفرنسية عام ١٧٨٩ والروسية عام ١٩١٧ على سبيل المثال كان سابقاً على رسوخ المؤسسات والموارد السياسية واكتسابها لمكانتها.

تدفع "سكوكبول ١٩٧٩" مستعينة بما أسمته النظرية الهيكلية بأن الأدبيات التي تناولت الثورة تجاهلت أهمية السياسات في تفسير الثورات الاجتماعية؛ حيث تشدد على النظر إلى الدولة كعامل محوري يتسبب في اندلاع الثورة. واستناداً إلى دراسة الحالة المقارنة للثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة الروسية (١٩١٧) والثورة الصينية (١٩٤٩: ١٩١١) وأربع حالات متعارضة أخرى، وتقول بأن كلاً من الوضع الهيكلي وقوة الدولة على الصعيد الدولي وطبيعة علاقة الدولة بالطبقات المهيمنة والصراع الطبقي بين فئات المجتمع تلعب دوراً رئيسياً في قيام الثورات الاجتماعية. تمثل المنافسة الدولية (السياسية والاقتصادية) وهزائم الحروب والمشكلات المالية واستقلالية نفوذ أصحاب الأملاك أو الافتقار إليها وانتفاضة الفلاحين المستقلة - عناصر أساسية في خلق الحالات الثورية. ويرجع الفضل إلى "سكوكبول" في إدراج الدولة كمتغير يمكنه تفسير الثورة. إلا أن ثمة وجوداً لبعض المشكلات في هذه النظرية:

أولاً: فالثورات لا تقوم عادة عقب هزائم الحروب (أرجمند ١٩٨٦ و غولدستون ١٩٩٤) ومن الأمثلة على ذلك؛ الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة الصينية (١٩١١) والثورة الإيرانية (١٩٧٩).

ثانياً: لا تُسبق المشكلات المالية بانهيار الدول عادة وفقاً لما يراه "أرجمند ١٩٨٦"، فقد انهيار نظام الشاه في إيران خلال ثورة ١٩٧٩ بدون وقوع مشكلات مالية. وتفيد "أرنت" بأن "مونتسكيو" قد تنبأ بسقوط الدولة الفرنسية قبل عام ١٧٨٩ بأربعين عاماً، وقد بنى تنبؤه استناداً إلى مدى انتشار فقدان السلطة السياسية في فرنسا خاصة وأوروبا بشكل عام، وأضافت "أرنت ١٩٧٧" أن السبب الرئيسي لفقدان السلطة السياسية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر كان كامناً في تدهور القيم الدينية والتقليدية للمجتمع الذي كان من ثمار العصر الحديث. وهكذا، فإن المشكلات المالية ربما تُعدُّ عوامل محفزة أكثر من كونها سبباً رئيسياً في انهيار الدولة الفرنسية.

ثالثاً: لا يعول على هيكلية الدول أو نفوذها دائماً في قيام الثورات؛ فقد قامت الثورات في كلٍّ من الدول القوية نسبياً (مثل فرنسا وروسيا) والضعيفة نسبياً (مثل إيران وكوبا). كما يفيد كلٌّ من "غور و غولدستون ١٩٩١" يمكن أن يكون للدول خيارات أو لا يكون أمامها أي خيار، وبالتالي تقيدها مؤثرات وهياكل دولية (اقتصادية و/ أو عسكرية). وإضافة إلى ذلك، فرغم أن العوامل الخارجية تؤجج وتسهل قيام الثورات ونجاحها، فإن الثورة تبدو أقرب لكونها ظاهرة وطنية وذلك بحسب أطروحة "والت ١٩٩٤".

رابعاً: لا تُسبق الثورة عادة بانهيار الدولة (تيموثي كرولي ١٩٩١)، والأمثلة على ذلك تشمل الثورة الصينية (١٩٤٩) والثورة الكويتية (١٩٥٩)، فنظامي "الكوميتانغ" و"باتيستا" في الصين وكوبا لم يسقطا إلا بعد دَخرهما في صراعات ثورية، فضلاً عن عدم انهيار الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية، بل في أثنائها أو بعدها.

خامساً: لا تعتبر انتفاضات الفلاحين -سواء أكانت ذاتية أم لا- مهمة عادة لقيام الثورة (أرجمند ١٩٨٦، غور و غولدستون ١٩٩١)، والثورة الإيرانية (١٩٧٩) مثال على ذلك.

سادساً: لا تفق الطبقات المهيمنة غالباً في وجه السلطة خلال الثورة، وتعد الثورة الروسية (١٩١٧) مثالاً على ذلك.

سابعاً: هناك بعض الانتقادات تتعلق بما سبق ذكره، حيث إن نظرية "سكوكبول" لم تفسر كل الثورات. باختصار وكما أقرت "سكوكبول" نفسها، فإنها لم تطور نظرية عامة عن الثورة (بوراووي ١٩٨٩ وكيسر وهيتشر ١٩٩١ وسيويل ١٩٩٦ وويكهام كرولي ١٩٩١).

وقد استعان "غولدستون ١٩٩١: ١٩٩٤" بما أشار إليه بنموذج علم السكان الهيكلي لتفسير سقوط الدول ونشوب الثورات. فقد ذهب إلى أن النمو السكاني المطرد قد يؤدي إلى القضايا الرئيسية التي يدعي "سكوكبول ١٩٧٩" أنها تفضي إلى الثورة وسقوط الدول وصراعات النخب والانتفاضات الشعبية. ولتحديد



أكثر؛ يمكن أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع الأسعار أو التضخم الذي يضعف الوضع المالي للدول، كما قد يسفر عن صراعات اقتصادية بين النخب بسبب تنافسها على فرص محدودة، وقد تتسبب الزيادة السكانية في البطالة والعمالة الناقصة، وتزيد الكثافة السكانية باجتماعها مع العناصر الأخرى - مثل تأثيرات الاقتصاد العالمي وسياسات الدول العظمى - من فرص وقوع الثورة. ومع ذلك فثمة مشكلتان على الأقل يمكن تحديدهما في أطروحة "غولدستون ١٩٩١: ١٩٩٤":

الأولى؛ أن الزيادة السكانية في حد ذاتها إحدى أدوات التنمية الاقتصادية الاجتماعية خاصة التطورات العلمية والتكنولوجية إلى حد بعيد. وتعد النظافة والتغذية السليمة عنصرين أساسيين في انخفاض معدل الوفيات والنمو السكاني (انظر ماكيون ١٩٧٦ ورايلي ٢٠٠١)، إذا كان النمو السكاني مؤثراً على الثورة في الواقع فهذا بسبب تأثيرها بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، علاوة على ذلك فإن تأثير النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي غير قاطع؛ فقد تبني بعض الباحثين حجة مفادها أن النمو السكاني له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي (كوزنتس ١٩٦٠ وسيمون ١٩٨١)، في حين يزعم آخرون أن لها أثراً سلبياً (إرليخ ١٩٩٠)، في حين ظل آخرون مفترضين أنه لا وجود لتأثير سلبي أو إيجابي للنمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي (بلوم وكاننج وسيفيلا ٢٠٠٣).

ثانياً؛ تعد الأسعار المرتفعة جزءاً من دورة الاقتصاد وعاملاً محفزاً أكثر من كونها حالة ثورية رئيسية.

ما هي الثورة الاجتماعية؟

لم يتوصل الباحثون إلى اتفاق بشأن تعريف الثورة الاجتماعية. يظهر جدول رقم (١) كيف عرف الباحثون المختلفون الثورة الاجتماعية. وتكمن نقطة التوافق في أكثر التعريفات الواردة بالجدول رقم (١) في أن الثورة الاجتماعية تشير إلى تحولات في الأنظمة السياسية الحديثة بالأنظمة القديمة، لا بد أن تتفكك كلا المنظومتين السياسية والاقتصادية للنظام القديم. إلا أن ما زال بوسع المرء تحديد مشكلات أساسية في مناطق أخرى من التعريفات الواردة في الجدول (١)، فعلى سبيل المثال وصف "هنتنغتون ١٩٦٨" الثورة بأنها ظاهرة "عاجلة" و"عنيفة"، في حين ضمن كلٌّ من "سكوكبول ١٩٧٩" و"تيموثي كرولي ١٩٩١" في تعريفاتهما لفظ "عاجل" واستخدما مصطلح "عصيان عسكري" بدلاً من "الثورة". وفي حين استخدم "بايج ٢٠٠٣" وصف "عاجل" في تعريفه واستبعد وصف "عنيف"، فقد استبعد "أرجمند ١٩٨٦" كلا الوصفين "عاجل" و"عنيف". تفيد معظم التعريفات إن لم تكن كلها بأن كل الثورات الاجتماعية من النوع ذاته وتستند جميعها إلى النمط نفسه، غير أن الأمر لا يكون كذلك. في الواقع، كان "هنتنغتون ١٩٦٨" أول من لاحظ الفرق بين أنماط الثورات، حين عرّف نمطين للثورات أشار إلى أحدهما باسم "الغربي" وإلى الآخر باسم "الشرقي"، فأطلق على الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة المكسيكية (١٩١٠) والثورة الروسية (١٩١٧) والثورة الصينية (١٩١١) اسم "ثورات ذات نمط غربي"، وأورد الثورة الصينية (١٩٤٩) مثلاً على النمط الشرقي للثورة.

ووفقاً لـ "هنتنغتون ١٩٦٨" فإن مفتاح التفرقة بين النمطين أن النمط الشرقي يحدث في الدول الملكية التقليدية، بينما يقع النمط الغربي في الدول الموروثة الحديثة. علاوة على أن في النمط الشرقي يحدث تسلسل الأحداث كما يلي:

أولاً: تنهار (تسقط) الدول التقليدية.

ثانياً: تتبعها تعبئة اجتماعية.

ثالثاً: تأسيس أنظمة جديدة.

أما في النمط الغربي تسبق التعبئة الاجتماعية سقوط الدول ثم يأتي تأسيس الأنظمة الجديدة في المرتبة الأخيرة.

يمكن للمرء أن يضيف فارقاً بين النمطين: فالثورات الغربية تقوم على جناح السرعة بينما تقع الثورات الشرقية ببطء. فعلى سبيل المثال من الواضح أن أيًا من الثورتين الصينية (١٩٤٩) والكوبية (١٩٥٩) لم تقعا بين ليلة وضحاها بل جاءتا حثيثاً؛ فقد كان على الثوار خوض حرب عصابات طويلة المدى في مواجهة أنظمة استبدادية مدججة بالسلاح. ويصدق هذا بصفة خاصة على الثورة الصينية (بوراووي ١٩٨٩). رغم أن الثورتين الفرنسية (١٧٨٩) والروسية (١٩١٧) قد وقعتا بصورة عفوية وحدث ذلك على جناح السرعة. وخلاصة القول إن الثورات الاجتماعية قد تحدث ببطء أو بسرعة حسب نمط الثورة، ومن المثير للاهتمام أن حتى تعريف "هنتنغتون" للثورة لم يفسر التباين بين الأنماط التي لاحظها. فتعريفه يتضمن مصطلح "على وجه السرعة" وحسب، ومختصر القول إن هناك بعض الباحثين أخذوا النمط في اعتبارهم حين تعريفهم للثورة.

إضافة إلى ذلك، وُلدت موجة جديدة من الثورات الاجتماعية عندما سقطت الشيوعية في دول أوروبا الغربية في أواخر الثمانينيات، وحولت هذه الثورات الأنظمة السياسية والاقتصادية الشيوعية إلى أنظمة اقتصادية رأسمالية وسياسية ديمقراطية. قامت ثورات أوروبا الغربية بسرعة لكن بدون عنف (بسلمية) في غالب الأحيان، كما قامت دون مشاركة فعلية لطبقة الفلاحين. إضافة إلى ذلك، تشارك الثورتان التونسية والمصرية السمات نفسها مع الثورات الأوروبية الغربية. وبصرف النظر عن الفارق الطفيف بين العفوية القديمة والجديدة، فإنه يمكن تصنيف كلٍّ من ثورات أوروبا الغربية وشمال أفريقيا معاً؛ فكلها عفوية. كما قدم غياب العنف في معظم ثورات أوروبا الغربية وثورتي شمال أفريقيا دليلاً إضافياً على إعادة تعريف الثورة الاجتماعية. وبالنظر إلى ما تقدم، فإن الثورة الاجتماعية هي انتفاضة شعبية تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم (ترنيه ٢٠١٠). الكلمات المفقودة في هذا التعريف هي "سريعة" و"عنيفة" وذلك لأن الثورات الاجتماعية قد تنشأ بسرعة أو ببطء كما قد تكون عنيفة أو سلمية كذلك.

المصدر	التعريف
صامويل فيليبس هنتنجتون (١٩٦٨، ص ٢٦٤)	تغيير محلي سريع وعنيف وجوهري في قيم المجتمع وأساطيره المهيمنة. يصيب التغيير مؤسسات المجتمع السياسية وهياكله الاجتماعية وقيادته ونشاطات الحكومة والسياسات.
ثيدا سكوكبول (١٩٧٩، ص ٤)	تغيير سريع وجوهري للدولة والمجتمع والهيكل الطبقي تصاحبه وتقوم به جزئياً ثورات الطبقات الدنيا.
سعيد أمير أرجمند (١٩٨٦، ص ٣٨٣)	سقوط النظام السياسي والاستعاضة عنه بنظام جديد.
تيموثي ويكهام كرولي (١٩٩١، ص ١٥٢)	تغيير سريع وجوهري للدولة والمجتمع والهيكل الطبقي، تقوم به وتصاحبه ثورات جماهيرية تنبع من طبقات المجتمع الدنيا.
جي باجي (٢٠٠٣، ص ٢٤)	تغيير سريع وجوهري لنمط حياة الطبقات الاجتماعية ووعيها والإيمان الغيبي الذي تستند إليه هذه الطبقات، وموازن القوة التي توصف بأنها نتيجة قبول شعبي واسع النطاق لبدائل مثالية لنظام اجتماعي قائم.

جدول رقم (١): بعض تعريفات الثورة الاجتماعية

أسباب الثورات:

قبل أن أناقش أسباب الثورات، أود أن أفرق بين قيام الثورات ونجاحها. فبينما يشير نجاح الثورة بتغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية القديمة، يشير قيامها إلى اندلاع انتفاضات شعبية، ويلزم أن تكون هذه الانتفاضات واسعة النطاق عبر المناطق الريفية والحضرية ويشارك فيها عدد هائل من الجماهير (يصل إلى ملايين). أعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكننا فهم فكرة الثورة بصورة أفضل حين نستوعب هذه التفرقة. فمثلاً حينها سنكون قادرين على تفسير العوامل المؤدية إلى نجاح بعض الانتفاضات الثورية دون غيرها، حيث يدرس الباحثون الثورات الناجحة في غالب الأحيان، بينما تحظى آلاف الجماهير بل الملايين ممن شاركت في انتفاضات شعبية لم يُقدَّر لها التحول إلى ثورات ناجحة باهتمام ضئيل. وتمثل ثورة روسيا (١٩٠٥) مثالاً على ما سبق، فقد تظاهر الملايين لعدة أيام بسبب الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تبناها نظام القيصر القمعي الذي أطلق الرصاص على الآلاف حتى الموت، فلماذا لا تؤخذ الانتفاضات الثورية على



محمل الجدد؟ وفقاً لأطروحة لـ "يسكي" (١٩٧٦ ص ٥٠٨، طالع كذلك جودوين ٢٠٠١) يجب أن يبدأ البحث في هذا المجال بتفسير الثورات الفاشلة والثورات التي لم تحدث أبداً وكذلك الثورات الناجحة لتحديد العنصر و/ أو العناصر الثورية.

والنقطة الثانية التي أود إيضاحها قبل مناقشة أسباب الثورات الاجتماعية هي أننا بحاجة إلى الانتباه أكثر إلى نمطي الثورة اللذين حددناهما سابقاً، فما أسماه "هنتنغتون ١٩٦٨"، (برينتون ١٩٣٨) النمط الغربي والشرقي أعدت تسميته بالثورات العفوية والمخطط لها على التتابع (تيرنيه ٢٠١٦)، وبقول عفوية فأنا أقصد الثورات التي تندلع دون تخطيط مدروس، وتندلع وفق وتيرة سريعة. كانت "سكوكبول ١٩٧٩" محقة في طرحها المتضمن أن الثورات الاجتماعية التي استعرضتها وقعت تلقائياً. وهذا لا يعني ظهور القادة والمؤسسات بمجرد اندلاع الثورة، بل فعلوا ذلك بالتأكيد. ومن الأمثلة على ذلك اليعاقبة في فرنسا والمناشفة والبلشفيين في روسيا، فقد تألفت المجموعتان في كلا البلدين من تحالفات من الطبقات المتوسطة والدنيا (برنتون ١٩٣٨). وبيت القصيد هنا أنه ليس بمقدور أي أحد التوقع أو التنبؤ بانفجار المعارضة والسخط الشعبي واشتعال النار في المجتمع مناط الدراسة وذلك قبل قيام الانتفاضات الثورية العفوية. تفي الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة الروسية (١٩١٧) والثورة الصينية (١٩١١) بنمط الثورات العفوية.

وعلى صعيد آخر، سيشار إلى الثورات المستندة إلى قواعد جماهيرية مثل الثورة الصينية (١٩٤٩) والثورة الكوبية (١٩٥٩) بصفتها منظمة، وبقولي مخطط لها أو منظمة أقصد ذلك النوع من الثورات التي نظمها الثوار عن عمد وتحتاج لنجاحها وقتاً أطول وطرقاً شاقة، وهو ما ينطبق تماماً على الثورة الصينية (١٩٤٩).

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة الإيرانية (١٩٧٩) ربما لا تندرج تماماً تحت فئة الثورات "العفوية" ولا الثورات "المخطط لها"، فوفقاً لـ "سكوكبول ١٩٨٢": "في الواقع، إن كان ثمة ثورة قامت عن عمد تستند إلى حركة اجتماعية جماهيرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام القديم، فستكون هذه هي الثورة الإيرانية على حكم الشاه بالتأكيد" (ص ٢١).

وأياً كان الأمر، فقد يساعدنا الفصل بين الثورات العفوية والمخطط لها في توضيح غموض الأدبيات المتناولة للطبيعة العمدية/ العفوية للاضطرابات الاجتماعية. والجدل المتعلق بالطبيعة الطوعية والقسرية للثورات ليس جديداً بالتأكيد. في مطلع القرن التاسع عشر زعم "ويندل فيليبس" أن "الثورات لا تُصنع، بل تأتي" (كوهين ١٩٧٣ ص ٣٣٦) ووفقاً لـ "ستادلمن" فإن أحداث برلين في مارس خلال الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ كانت "مثالاً دامغاً على المسار الإلزامي غير المتعمد للأحداث الحرجة، حيث لعب الأفراد معلوم الأسماء دوراً عارضاً" (ص ٤٩)، وعارضت "سكوكبول ١٩٧٩" باستماتة فكرة الثورات الإرادية، وطرحت فكرتها على النحو التالي: "ما من ثورة اجتماعية في التاريخ إلا ودشتها حركة ثورية ذات قاعدة جماهيرية". واحتج "سويل" بقوله: "رغم أنني سأفرد دوراً أكبر مما أعطته سكوكبول للخيارات الواعية، فإنني أرى أن حذرنا وعدم ثقتها في التفسيرات الساذجة للعفوية في محله"، أما "هوبسباوم" (١٩٦٢، ص ١٧٢) فقد



ذهب إلى أن الثورة الفرنسية (١٧٨٩) كانت عفوية وجاءت دون ترتيب، بينما كانت الثورات التالية لها (الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ على سبيل المثال) متممّة أو مخطط لها. وبحسب "هوبسباوم"، فقد استدل ثوار الثورات اللاحقة بالثورة الفرنسية كنبراس ونموذج لهم. فيما ذهب "تيللي ١٩٧٨" إلى أن الثورات طوعية، كما اعتقد "تيموثي كرولي ١٩٩١" فيما ذهب إليه "تيللي"، لكنه نصّ في مناقشته على "أحد أهم المشكلات العالقة في دراسة الثورة..." (ص ١٥١ : ص ١٥٤).

ومن ثمّ، فهناك اختلاف بين الباحثين في هذه المسألة. واعتقادي هو أن الثورات إما عفوية أو مخطط لها، وهكذا وصف "تيللي ١٩٩٤: ١٩٧٨" أهمية الحاجة إلى تنظيمات قوية وموارد كافية في الثورات المخطط لها. ونصت أطروحة "سكوكبول ١٩٧٩" على أن الثورات اللا إرادية تبدو منطبقة على الثورات العفوية وحسب، وتدفع "سكوكبول ١٩٧٩" بأن التنظيمات الرائدة والقادة في الثورات العفوية لم يسعوا إلى خلق أزمات ثورية. في حقيقة الأمر بأت انتقادات الباحثين لأطروحة "سكوكبول" في الجزء المتعلق بهذه المسألة (بوراوي ١٩٨٩ على سبيل المثال) بالفشل في التفرقة بين الثورات العفوية والمخطط لها. ومن الجدير بالذكر أن حتى "سكوكبول" نفسها لم تُشر بوضوح أنها فعلت ذلك، بل أشارت إلى أن نظريتها لا تنطبق على مختلف الظروف التاريخية. ببساطة، يبدو جدال الباحثين حول هذه المسألة قديماً.

بالرغم من ذلك، نحتاج أيضاً إلى معرفة المتغيرات المشتركة التي تؤثر في كلتا الثورتين العفوية والمخطط لها، وفي الحقيقة فإن جل الانتقادات التي وُجّهت إلى آراء "سكوكبول ١٩٧٩" تتعلق بأن نظريتها تنطبق على عدد قليل من الحالات؛ فهي ليست نظرية عامة بغض النظر عن الزمان والمكان (بوراوي ١٩٨٩ وسويل ١٩٩٦). لذا، ما هي المتغيرات التي تسهم في اندلاع الثورات؟ أزعّم أن أهم ثلاثة متغيرات تزيد من احتمالية اندلاع الثورات - سواء أكانت عفوية أو مخطط لها- هي التنمية الاقتصادية ونوع النظام وعدم فعالية الدولة (ترينيه ٢٠١٠). علاوة على ذلك، فقد افترضت أن العوامل الخارجية والانتكاسات الاقتصادية المحلية هي عوامل محفزة لقيام الثورات العفوية، كما افترضت أنه في حالة الثورات المخطط لها فإن تلك الأمور التي تلهم القادة الثوريين مثل الأيديولوجية السياسية ونجاح الحركات الثورية الأخرى، جنباً إلى جنب مع الوعد بـ/ أو تأمين الحصول على شحنة من الأسلحة والموارد الأخرى من مصادر خارجية، تكون هي المحفزات. لا يمكن للعوامل السابق ذكرها تفسير نجاح أيّ من الثورات (الاجتماعية أو السياسية) فضلاً عن أن المتغيرات التي سردناها بالأعلى مثل القبول و/ أو التأيد العسكري والهزيمة العسكرية لا بد أن تكون حاضرة في الثورات العفوية والمخطط لها على التتابع.

التنمية الاقتصادية:

يُعتقد أن التنمية الاقتصادية لبلد ما تعني الثروة والتعليم والتحضر والتصنيع (ليست ١٩٥٩). وبسبب هذا الاتصال الوثيق بين هذه المتغيرات يعتمد الكثير من الباحثين عادة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد (C\PDG) لالتقاط المحددات الأربعة للتنمية الاقتصادية. في هذه الدراسة، سأستعين بالتنمية الاقتصادية

والتنمية الاقتصادية الاجتماعية بالتبادل؛ حيث تغير التنمية الاقتصادية نمط حياة المجتمعات التقليدية إلى نمط حياة أكثر عصرية. ويصدق هذا منذ حلول الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر. ويميل الشعب تبعاً لنمط الحياة العصري إلى أن يصبح أكثر تعلماً وأكثر إدراكاً لظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أن القيم التي حافظت عليها المجتمعات التقليدية لآلاف السنين ستبدأ في التغير، بينما ستتشر قيم أجدد وأشد علمانية بين الشعب، قد تشمل توجهات أيديولوجية (فرحي ١٩٩١ وسويل ١٩٩٤) حيث تمنح هذه الأيديولوجيات - التي تعد تبعات للتقدم التعليمي والاقتصادي (بارسا ٢٠٠٠) - الثوار المزيد من الإيمان؛ فيبدأ الشعب في طرح التساؤلات حول شرعية الأنظمة التقليدية وبيروقراطيتها (هنتنغتون ١٩٦٨). وكلما أصبح الشعب أكثر تعلماً وثراءً، زاد ميله إلى المطالبة بالحصول على حقوقه السياسية مثل حقي التصويت والترشح، وكذلك المطالبة بكفالة الحريات المدنية مثل العدالة قبل القانون وحرية التعبير والحقوق التنظيمية (هاجويين ١٩٧٤ وليست ١٩٥٩ وأولسن ١٩٦٣). وإن لم تُلبى هذه المطالب الشعبية فسيؤلّد السخط في أذهان الكثير من الناس (كورجيت ٢٠٠٨). وقد لا يظهر السخط على السطح لفترة طويلة لكن قد توجّه بعض العوامل الأخرى عند أي لحظة. باختصار، وكما يرى "دو توكفيل ١٩٧١" في أطروحته فممن الممكن أن يأتي التقدم الاقتصادي بالثورة.

إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية من شأنها تحقيق أسلوب حياة أكثر تحضراً وصناعيةً، فربما يجد الناس أنفسهم بلا وظائف أو دخل كافٍ حال هجرتهم من المناطق الريفية إلى المراكز والمدن (غولدستون ١٩٩٤ وكورجيت ٢٠٠٨)، كما قد يشعر العمال - نتيجة الحياة الصناعية - بالاستغلال أو أنهم لا يتقاضون ما يستحقونه بعدل من أصحاب رأس المال، هكذا ووفقاً لما يذهب إليه ماركس، فقد يصنع البؤس الاقتصادي من العمال ثواراً (كامينكا ١٩٨٣). وإذا لم تخطو الحكومة خطوات للتعامل مع المسائل الاقتصادية فسيجد الشعب نفسه تغيّساً ومستاءً (هنتنغتون ١٩٦٨ وأولسن ١٩٦٣)، وقد ينحاز إلى الثورة إذا اندلعت متى اندلعت. علاوة على أن طبقة الفلاحين المستغلة من أصحاب الأملاك والبيروقراطية الحكومية يمكن أن تستفيد من الحالة الثورية، فتثور وتطالب أصحاب الأملاك بحصة عادلة من المحاصيل التي حصدها أو تخفيض الضرائب (هنتنغتون ١٩٦٨ ومور ١٩٦٦ وسكوكبول ١٩٧٩ وويكهام كرولي ١٩٩١ وولف ١٩٩٤). حتى إن بعض ذوي الأملاك سيجدون أن الاقتصاد المتنامي القائم على رأس المال قد تعدى على امتيازاتهم ومراكزهم وملكياتهم (مور ١٩٦٦ وسكوكبول ١٩٧٩)، ويحدث ذلك سيئتهم بعض السخط تجاه الدولة، كما قد يستاء الشعب إذا ساءت إدارة الحكومة للاقتصاد أو شهدت نوعية الحياة في المجتمع تراجعاً شاملاً أو لم تُنمى كما كان متوقعاً. فعلى سبيل المثال ادعى "شירות ١٩٩٤" أن "ما من شك في أن أكثر الأسباب التي أدت إلى انهيار الشيوعية في أوروبا الغربية كان سبباً اقتصادياً وإن لم يكن السبب الوحيد بالتأكيد" (ص ١٦٦). يجب ملاحظة أن هناك مستوى تحت المتوسط من التنمية الاقتصادية قد يزيد من فرص الثورة، فمتى بلغت الدولة مستوى التنمية تحت المتوسط تنتقل نحو الحكم الديمقراطي، والديمقراطية ربيبة الثورة.

باختصار، قد تخلق أسباباً عديدة تتضمن غياب العدالة الاجتماعية ونقص الحقوق والفرص السياسية والصعوبات الاقتصادية السخط بين قطاعات عريضة من الشعب في المجتمع، وهذا يعني أن التنمية

الاقتصادية تؤثر تأثيرات مختلفة على فئات مختلفة من الناس (أولسن ١٩٦٣). من المرجح أن يكون هؤلاء المتأثرين بالتنمية الاقتصادية الداعمين والمشاركين في الثورات هم أبناء الطبقات المتوسطة والعامة وكذلك الفلاحين، في حين تكون الطبقة العليا أقل ميلاً إلى المشاركة في بيئة ثورية جذرية. إن كان علينا اختيار طبقة واحدة من المواطنين الذين تشكل مظالمهم أهم أسباب اندلاع الثورة فستكون الطبقة المتوسطة، فالمثقفون والمهنيون والحرفيون وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم والمزارعون المستقلون ينتمون إلى الطبقة المتوسطة (هنتنغتون ١٩٦٨)، وحتى ينتهي وجود طبقة الإقطاعيين من الدول المتقدمة اقتصادياً فيسبب البرجوازيون إلى الطبقة المتوسطة. وبينما قد ينصب اهتمام الفلاحين والعمال على المسائل الاقتصادية بصفة أساسية، فستطالب الطبقة المتوسطة على الأرجح بإصلاحات وتحولات سياسية جذرية. إضافة إلى أن الدولة ستجنب مطالب الفلاحين أو تمنحها اهتماماً ضئيلاً، فهناك حقيقة تاريخية مفادها أنه ليس باستطاعة طبقة الفلاحين أو العمال شن ثورة ناجحة دون قيادة الطبقة المتوسطة ودعمها الحيوي (بارسا ٢٠٠٠). ونظرًا إلى الطبيعة الدائمة لمظالم الطبقات الدنيا والعامة عبر التاريخ، يمكننا القول إن أهم عامل في قيام الثورات الاجتماعية هو دور الطبقة المتوسطة. وعلى سبيل المثال اعتبر "بريتون ١٩٦٥" (كذلك هنتنغتون ١٩٦٨) أن المفكرين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة يلعبون الدور القيادي في معارضة الدول الاستبدادية في البلاد مثل بواكير ثورة فرنسا. كما طرح "بريتون ١٩٦٥".

"يبدو أن من يمتلكون نصيب الأسد في "ثروة فرنسا" هم التجار والمصرفيون وأصحاب الأعمال والمحامون والفلاحون الذين يديرون مزارعهم الخاصة باعتبارها عملاً تجاريًا. والطبقة المتوسطة هي بالتحديد أولئك الأشخاص ميسورو الحال الذين كانوا الأعلى صوتًا في وجه الحكومة خلال فترة ١٧٨٠ وما تلاها، والذين امتنعوا عن حفظ ثرواتهم بدفع الضرائب أو غسيل الأموال" (ص ٣٠ : ٣١).

وهكذا زادت فرص قيام الثورة حين فقدت الدولة شرعية حكمها تمامًا أو أوشكت على ذلك، وتحطيم نسيج دعمها الاجتماعي وذلك عندما تحددت شرعيتها الطبقة المتوسطة.

نوعية النظام:

رغم أن نوع النظام قد يكون أحد مهام التنمية الاقتصادية إلى حد كبير، فإنه يملك تأثيرًا مستقلًا على قيام الثورة. والدليل على ذلك أن الأنظمة السياسية الديمقراطية لم تصادف الثورات إلى حد بعيد (هنتنغتون ١٩٦٨). وتميل الديمقراطيات بمجرد تعزيزها إلى أن تكون ذات ثقافة سياسية تشجع المفاوضات وتقديم الحلول التوافقية وآليات إعادة التوزيع والمؤسسات التي تتعامل مع مطالب المجموعات، كما تسعى نحو المشروعية (جودوين ٢٠٠١، ٢٠٠٣ وويكهاك كرولي ١٩٩١). يقول ما سبق إن جميع الدول إذا أسست أنظمة ديمقراطية فستزول الثورات من الوجود (تيرنيه ٢٠١٠). فقد قامت الثورات على الأنظمة الاستبدادية التقليدية في فرنسا وروسيا وإثيوبيا، كما قامت على الأنظمة الاستبدادية المعاصرة مثل "الكوميتانغ" في الصين و"باتيستا" في كوبا. قد لا تكيف الأنظمة الفاشية والمستبدة نفسها مع الإصلاحات العاجلة عندما



تواجه بتغييرات سريعة وهائلة سببتها التنمية الاقتصادية. ولم تسمح الأنظمة الشيوعية بمجرد وجود أحزاب بديلة وحرية مدنية. ومثل هذه الأنظمة قد تؤدي إلى سخط شعبي وتكون أكثر عرضة للثورات.

عجز الدولة:

تشي حقيقة عدم مواجهة جميع الأنظمة الفاشية والمستبدة للثورة بأن ليس نوع النظام هو ما يدفع إلى قيام الثورة، فترتفع فرص مواجهة الثورات في الدول الفاشية والاستبدادية غير الفعالة إلى حد كبير. وتعرف الدولة بأنها المؤسسة السياسية الحاكمة لمجتمع ما. كما يمكن تعريف الدولة وفقاً لـ "نوردلينجر ١٩٨٧" بأنها القيادات الحاكمة لمجتمع ما. فبالنسبة لـ "نوردلينجر ١٩٨٧" فإن القادة الأفراد هم من يفعلون ويحكمون لا المؤسسات. ستستعين هذه الدراسة بمفهوم الدولة عند "نوردلينجر" فالدولة في هذه الدراسة ستشير إلى القادة السياسيين الحاكمين للدول. ربما يستخدم مصطلح القيادة السياسية الذي يحمل دلالة مغايرة بدلاً من مصطلح فعالية الدولة أو عدمه.

ثمة نهجان للدولة في منشورات علم الاجتماع، فبعض الباحثين يعتبر الدولة -بصفتها هيئة مستقلة- تحاول بسط أكبر قدر ممكن من السيطرة على المجتمع، كما تستعمل أقصى قدر من القوة ضد البلدان الأخرى (كرستنر ١٩٨٤ ولينثر ١٩٨٤). وبينما تحاول الدولة استعمال أقصى قدر من القوة في مواجهة الدول الأخرى، يبدو تمديد السياسة الداخلية نفسها بين الدولة والشعب غير دقيق. ووفقاً لأطروحة "مجدال ١٩٨٧" فإنه "يجب أن ننحّي وجهة النظر التي تضع الدولة في مواجهة المجتمع" (ص ٣٩٦).

في الواقع، اعتبر باحثون آخرون أن الدولة هي الكيان الذي عهد إليه الشعب تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية (كراستنر ١٩٨٤). دون إنكار مستوى الحكم الذاتي أو القوة التي يجوز للدول امتلاكها (نوردلينجر ١٩٨١).

تتبع هذه الدراسة النهج الأخير، يمكننا القول إنه كلما أصبحت الأنظمة أكثر ديمقراطية بمرور الوقت فمن المرجح أن تصبح الدولة أقل تمتعاً بالحكم الذاتي وأكثر تلبية لمطالب الشعب. فحقيقة عدم قيام الثورات وأعمال العنف الكبيرة في الدول التي تحكمها الأنظمة الديمقراطية تشي بأن الدول الديمقراطية أكثر فعالية في التعامل مع / تنظيم مشاغل المجتمع وهموم الشعب المتعلقة بالرفاهية. وبالنظر إلى ما تقدم، تشير عدم فعالية الدولة إلى عجز الدولة أو القيادة السياسية عن إشباع احتياجات الشعب ورغباته (غور وغولدستون ١٩٩١). قد تتحقق عدم فعالية الدولة عندما تسيء الدول الأوتوقراطية والاستبدادية إدارة الاقتصاد وتفشل في الوصول إلى سياسات وإصلاحات اجتماعية واقتصادية واجتماعية مناسبة وفعالة تفيد أغلبية الشعب. ستكون الطبقة المتوسطة هي الأكثر رغبة في مساندة الدولة في حال امتلكت هذه الطبقة فرص التغلغل في النظام السياسي عبر الحصول على حقها في التصويت والترشح وحرية التعبير والتنظيم. وقد تهتم الطبقة الكادحة (طبقة العمال) بكفالة حقوق التصويت، لكن سينصب جل اهتمامها على المنافع الاقتصادية مثل زيادات الأجور وتوحيد الحقوق وتحسين ظروف العمل. في حين قد تهتم طبقة الفلاحين

بتفادي الإفراط في فرض الضرائب وكفالة الحصول على حيازة الأراضي. تحدد كيفية تعامل الدولة مع القضايا المطروحة سابقاً ما إذا كانت هذه الدول عرضة للثورة أم لا؛ حيث إن الدول التي ترفض مطالب المجتمع الخاصة بالإصلاحات السياسية والرفاهية الاقتصادية باستمرار وتلجأ إلى العنف لقمع المعارضة تكون دولاً غير فعالة وتصبح أكثر عرضة للثورة (هاجويان ١٩٧٤). تشير حقيقة قدرة بريطانيا العظمى على تفادي الثورة العنيفة في أثناء بداية عصر الحداثة بينما لم تستطع فرنسا الأمر نفسه (١٧٨٩) إلى أن قادة الأولى كانوا أكثر فعالية وواقعية من قادة الأخيرة، حيث لجأوا إلى إجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية تدريجية رغم امتلاك بريطانيا قوةً قمعيةً تساوي أو تفوق قوة فرنسا تمكّنها من سحق معارضيتها.

كما تسعى بعض الدول غير الفعالة إلى إنشاء علاقة المستفيد والعميل، وهذه العلاقة تصب في مصلحة مجموعة أو فئة معينة من المجتمع دون غيرها. فعلى سبيل المثال أنشأ قادة الأنظمة الوراثية الجديدة في أمريكا اللاتينية، مثل "باتيستا" في كوبا و"سوموزا" في نيكاراغوا، سياسات محسوبية فردية تعرضها للثورة (ويكهام كرولي ١٩٩١، كذلك غولدستون ١٩٩٤ وجودوين ٢٠٠١ وسكوكبول ١٩٩٤). علاوة على ذلك فقد تصاب الدول بانعدام الفعالية عندما تعلن أو تشارك في حروب غير ضرورية. ووفقاً لما تطرحه "سكوكبول ١٩٧٩" فإن للدولة بعض التأثير المستقل على الثورة، وتعتبر عدم فعالية الدولة معياراً تجريبياً غير مباشر يقيس مستوى تأييد الدولة للشعب.

العوامل المحركة:

أعتقد أن الشروط الأساسية (التنمية الاقتصادية وطبيعة النظام وعجز الدولة) ستحتاج إلى عامل محفز أو عاملين لتأجيج اندلاع الثورة. وتسعى العوامل المحفزة إلى إشعال فتيل الغضب والاستياء اللذين يغليان في رؤوس الشعب. تتضمن العوامل المحفزة الهزائم الحربية والأزمات المالية وارتفاع الأسعار. وتحدث هذه المتغيرات فجأة وبدون توقع. وما أسميه عوامل محفزة يشبه بعض ما أسماه "جونسون ١٩٦٦" (كذلك هاجويان ١٩٧٤ وريد ٢٠٠٤) بالمسرعات أو المعجلات (مثل هزائم الحروب وتمرد الجيش). ووفقاً لأطروحة "جونسون ١٩٦٦" فإن العوامل المحفزة (التي تشبه ما أسماه معجلات) هي أحداث فردية (ليست مجموعة من الظروف) تكون حافزاً أو سبباً فردياً للانتفاضات الثورية. وتبدو مسرعاته مؤثرة في المقام الأول على القوى العسكرية وبعض الثوار. أما بالنسبة لي فرغم أن الجيش وبعض الثوار المدنيين قد يتأثرون فإن تأثيرها الرئيسي يكون على الجماهير المدنية. ومن المهم هنا التفرقة بين نمطي الثورة؛ ففي الثورات العفوية قد تكون العوامل المحفزة هي هزيمة حرب (مثل روسيا خلال الفترة من ١٩١٧: ١٩٠٥) أو أزمات مالية (فرنسا في ١٧٨٩) أو ارتفاع أسعار (ارتفاع تكلفة النفط في أثيوبيا ١٩٧٤) أو أفكار "غورباتشوف بيروستريكييا" و"غلاسنوست" بداية ونهاية الحرب الباردة (دول أوروبا الغربية). أما في الثورات المخطط لها فإن العوامل المحفزة هي تلك الأمور التي تلهم أذهان قادة الثوار، قد يكون أحد المحفزات هو تأثر القائد أو القادة بحركة أو حركات ثورية، ويمكن أن يكون المحفز الآخر هو اعتناق القائد أيديولوجية ما، كما يمكن أن تحفز الوعود أو الحصول على تسليح مبدئي ومساعدات مالية من مصادر خارجية قادة الثوار على



بدء الثورة. وهذا يعني أن المحفزات في الثورات المخطط لها قد تكون أحداث (حركات ثورية) أو أفكار (اعتناق أيديولوجية أو الوعد بتلقي الدعم) (ريد ٢٠٠٤). تظهر العوامل المحفزة عقب ظهور المتغيرات الرئيسية بفترة طويلة من حيث التتابع الزمني. ويجب أن يكون القائد في الحقيقة على حد قول "ريد ٢٠٠٤" "غاضب أخلاقياً" من الظروف السياسية والاقتصادية السيئة قبل تأثره أو تأثرها بأي من العوامل المحفزة وبداية التخطيط للثورة. إن لم تكن المتغيرات الرئيسية المسؤولة عن قيام الثورة حاضرة فستفشل العوامل المحفزة في إشعال فتيل الانتفاضات الثورية؛ لأن شرعية الدولة والنظام السياسي ستجعلان الشعب يتحمل الأزمات المؤقتة، وخلاصة القول أن العوامل المحفزة ليست شروطاً كافية لانبعث الانتفاضات الثورية.

باختصار، تنشأ الحالة الثورية عندما تعيد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة واسعة النطاق تشكيل منظومة القيم الاجتماعية والسياسية للشعب وتؤثر على رفاهيته الاقتصادية. ولكن لبدء الانتفاضات الثورية قد يتعين إشعال الفتيل، وهذا ما تفعله العوامل المحفزة. يجب ملاحظة أنه نظرًا لأن الثورة ظاهرة نادرة على كل حال فقد يكون من الضروري وجود تضافر ووجود قوي للمتغيرات الرئيسية يصحبه عامل أو اثنين من العوامل المحفزة لزيادة احتمالية حدوثها (كذلك فوران ٢٠٠٥ وساندرسون ٢٠٠٥).

نجاح الثورة:

دعونا نناقش الآتي ونفرق بين المتغيرات التي تؤدي إلى فشل ونجاح الانتفاضات الثورية: تُعد ثورتا ١٩٠٥ و ١٩١٧ مثالين جيدين على فشل ونجاح الانتفاضات الثورية على الترتيب. حيث تأثر قيام كل من ثورتا ١٩٠٥ و ١٩١٧ بعوامل رئيسية ومحفزة متشابهة، فيبدو أن التنمية الاقتصادية أدت إلى سخط شعبي في البلاد في كلا العامين، كما كان النظام مستبدًا وكانت الدولة غير فعالة في كلا الزميين. كان العامل المحفز لثورة ١٩٠٥ هو هزيمة روسيا من اليابان، وكان العامل المحفز لثورة ١٩١٧ هو هزيمة روسيا من ألمانيا. فلماذا فشلت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ بينما نجحت ثورة ١٩١٧؟ نجحت الثورة الروسية في ١٩١٧ بفضل رضا الجيش ودعمه الذي منحه للانتفاضة الثورية. في الواقع فما من ثورة عفوية ناجحة إلا وكان الجيش راضيًا وداعمًا لها (ترينيه ٢٠١٠، كذلك)، وهذا ما حدث في الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والثورة الصينية (١٩١١) والثورة الروسية (١٩١٧) والثورة الإثيوبية (١٩٧٤) وفي أوروبا الغربية (١٩٨٩). وعلى نقيض ذلك، فشلت ثورة ١٩٠٥ الروسية حين انصاع الجيش إلى نظام القيصر وكان قادرًا على تحطيم الثورة.

على العكس، ففي الثورات المخطط لها مثل تلك التي وقعت في الصين (١٩٤٩) وكوبا (١٩٥٩) هُزم الجيش أو كاد يُهزم (ترينيه ٢٠١٠). وكما قال "تيللي ١٩٧٨" (بارسا كذلك ١٩٨٩، ٢٠٠٠) فإن تعبئة الموارد مهمة لإلحاق الهزيمة بالجيش. ويؤثر كل من الدعم الشعبي والموارد (المحلية منها والخارجية) خاصة في نجاح الثورات المخطط لها. ويُعد الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه الثوار الشيوعيين الصينيين من الفلاحين الصينيين والاتحاد السوفيتي مثالاً على ذلك. كما يبدو أن القوة التنظيمية مهمة لمقاومة الهجمات الحكومية والتغلب عليها، وكذلك الهجمات المضادة جنبًا إلى جنب مع الحركات الجماهيرية

الثورية في الثورات المخطط لها. إضافة إلى أن الأيديولوجية قد تسهل الحركات الثورية، فقد تسلح القادة الثوريون أمثال تشي جيفارا وماو تسي تونغ بأفكار ماركس، وعامة فقد تُساعد الأيديولوجية القادة في الوصول إلى مجموعة من الأهداف والغايات اللازمة لتأجيج الثورات المخطط لها، كما قد تمد القادة والمؤيدين بالالتزام واليقين اللازمين في محاربة ودحر قوات الحكومة.

في الانتفاضات الثورية المخطط لها التي لم يحالفها النجاح، كما هو الحال في فنزويلا، لم يكن الثوار قادرين على دحر الجيش. وهذا معناه اختلاف المتغيرات المسببة لنجاح الثورة في حالة كل من الثورات العفوية والمخطط لها اختلافًا تامًا.

ومن المثير للاهتمام أن كلاً من "بريتون ١٩٣٨" و"أردنت ١٩٧٧" قدّما أطروحتين متشابهتين، فطرح "بريتون" ما مفاده: "... لم يسقط الثوار حكومة أبدًا حتى تفقد سيطرتها على قواتها المسلحة كما تفقد قدرتها على الاستعانة بها بفاعلية..." (ص ١١٠: ١١١) (بحسب أردنت ١٩٧٧).

"بشكل عام، يمكننا القول إنه ما من ثورة يمكن نجاحها ما دام الكيان السياسي باقياً على حاله، وهذا ما معناه أن في ظل الظروف الحديثة، متى كان يمكن الوثوق بطاعة الجيش للسلطات المدنية؟" (ص ١١٦).

وكما يظهر جدول رقم (٢)، فبدون رضا ودعم الجيش لن تنجح الثورات العفوية، وكما يظهر جدول رقم (٣) فبدون هزيمة الجيش لن تنجح الثورات المخطط لها. وأود أن أشير إلى اعتمادي على قائمة الثورات الناجحة لـ "غودوين ٢٠٠١" في البلدان المذكورة في الجدول رقم (٣)، لكنني استبعدت الثورات المناهضة للاستعمار (مثل تلك التي شنتها الجزائر وفيتنام) من الجدول رقم (٣)؛ بسبب اختلافها عن الثورات الاجتماعية.

كما يجب ملاحظة أن نجاح الثورات يأتي تاليًا لاندلاعها وحسب، ففي الثورات العفوية مثلاً يلزم ألا يثور الشعب على الدولة إلا بعد ضمانه رضا الجيش. ورغم أن التوقيت بين الانتفاضات الشعبية الأولية وامتثال الجيش قد لا يكون طويلاً في الثورات العفوية، فإن الشعب - وليس الجيش - هو الذي يبدأ هذه الانتفاضات بشكل أساسي. وفي كثير من الأحيان، يجب أن يكون معظم الشعب بما فيه الجيش قد ضاق ذرعاً بالدولة بسبب ممارستها القمعية السابقة وعدم فعالية حكومتها واقتصادها (الشروط اللازمة للثورة) قبل أن يثور الشعب ويقرر الجيش عدم انصياعه للدولة. لا تحظى الثورات المخطط لها بدعم شعبي ضخم في البداية ونتيجة لذلك، تأتي هزيمة الجيش بعد فترة طويلة من ثورة الجماهير (اندلاع الثورة المخطط لها) ثم تكتسب تأييداً شعبياً بمرور الوقت وخوض سلسلة من المعارك. وهكذا فإن أهم خطوة في الثورات الاجتماعية (والسياسية) هو اندلاعها لا نجاحها، وهذا لا ينقص من أهمية نجاح الثورة، ففي حقيقة الأمر فبدون نجاح الانتفاضات لن تغير تغييراً يذكر. يمكننا الاكتفاء بالقول بأن بدون الخطوة الأولى فلن يكون هناك خطوة ثانية. في الواقع تشير الثورة في هذه الدراسة إلى تسلسل الحالة الثورية بأكملها بما في ذلك الانتفاضات الشعبية المبدئية (قيام الثورة) والكفاح الموجز أو طويل المدى الذي يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي والسياسي القديم (نجاح الثورة).



نجاح الثورة	دعم الجيش	البلد
نعم	نعم	فرنسا ١٧٨٩
لا	لا	روسيا ١٩٠٥
نعم	نعم	الصين ١٩١١
نعم	نعم	روسيا ١٩١٧
نعم	نعم	إثيوبيا ١٩٧٤
نعم	نعم	أوروبا الغربية ١٩٨٩
نعم	نعم	تونس، مصر ٢٠١١

جدول رقم (٢): الثورات العنوية

نجاح الثورة	هزيمة الجيش	البلد
نعم	نعم	المكسيك ١٩١١
نعم	نعم	الصين ١٩٤٩
نعم	نعم	بوليفيا ١٩٥٢ - ١٩٦٤
نعم	نعم	كوبا ١٩٥٩
لا	لا	غواتيمالا ١٩٦٠ - ١٩٧٠ - ١٩٩٠
نعم	نعم	كمبوديا ١٩٧٥
نعم	نعم	نيكاراغوا ١٩٧٩
نعم	نعم	غرينادا ١٩٧٩
لا	لا	فنزويلا ١٩٦٢ - ١٩٦٨
لا	لا	كولومبيا ١٩٦٤
لا	لا	السلفادور ١٩٧٥ - ١٩٩١
لا	لا	بيرو ١٩٨٠

جدول رقم (٣): الثورات المخطط لها



من المثير للاهتمام ملاحظة أن "سكوكبول ١٩٧٩" لم تفرق بين المتغيرات التي تؤثر على قيام الثورات ونجاحها على التوالي، كما أكسبت انهيار الدول وسقوط الجانب الإداري والعسكري قوة تفسيرية أكثر مما تستحق. وهذا هو سبب اعتراض "كيسر" و"هيشتر ١٩٩١" على منهجية "سكوكبول"، بقولهما: "بدلاً من الاعتماد على التفسيرات اللازمة، يجنح المؤرخون إلى الاستدلال ببلدان حدثت فيها أحداث كانت نتاج تسلسل طبيعي" (ص ٢). والأهم أن "سكوكبول ١٩٧٩" لم تفرق بوضوح بين عجز الدولة (الذي يعد شرطاً لقيام الثورة) والأزمات المالية (التي تعد محفزاً فقط على قيام الثورة) ورضا الجيش ودعمه (الذي تعد شرطاً لنجاح الثورة) وانهيار الدولة (نتيجة نجاح الثورة). وهذا معناه على حد قول "كيسر" و"هيشتر ١٩٩١" أن تفسيرات "سكوكبول" الرئيسية للثورة كانت مبهمة وفضفاضة. باختصار، فبدون وجود مسبق للشروط الضرورية لقيام الثورة (سخط اجتماعي وفقدان الشرعية) فلن يكون من المرجح قيام ثورة اجتماعية (أو سياسية) حتى ولو لم ينصح الجيش للدولة. ونادراً ما يحدث هذا - وإن حدث من الأساس - أن تسقط الدولة طالما غابت الشروط الضرورية لاندلاع الثورة.

خاتمة:

كان الغرض الرئيسي لهذه الدراسة هو تحري أسباب قيام الثورات الاجتماعية. وقد افترضت أن أهم ثلاثة محددات لقيام الثورة هي: التنمية الاقتصادية، ونوع النظام، وعدم فعالية الدولة. فالتنمية الاقتصادية تعزز احتياج الشعب لإصلاحات سياسية وتؤجج السخط في نفوس بعض الجماعات جراء الظروف الاقتصادية. وتؤثر الأنظمة الديمقراطية بفضله نهجها السياسي العملي والشامل في الاستقرار السياسي أكثر مما تفعل الأنظمة الفاشية والمستبدة. علاوة على أن عدم فعالية الدولة أو الافتقار إلى التقدم - بجانب نوع النظام - يساهم في تفادي أو تأجيل العنف السياسي؛ حيث إن من المرجح أن تحرض عدم استجابة الدول وممارساتها القمعية على العنف. وأخيراً، تسهل العوامل الخارجية اندلاع الثورة مثل هزائم الحروب وارتفاع الأسعار، لكن دورها الرئيسي يوصف كعوامل محفزة.

عَرَفَت الثورة الاجتماعية على أنها "هي الانتفاضات الشعبية التي تغير النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم"، ثم عَرَفَت نمطي الثورات الاجتماعية: العفوية، والمخطط لها، بالاستدلال بأعمال "هنتنغتون" والبحث السابق. فمتى اشتعلت الثورة دون جهد تنظيمي محدد كانت عفوية، ومتى قادتها الجماهير الثورية كانت مخطط لها. كما فرقت بين اندلاع الثورة ونجاحها؛ فقيام الثورة تحده التنمية الاقتصادية ونوع النظام وعدم فعالية الدولة كما تشعلها العوامل المحفزة. وأكدت على أن نجاح الثورة يأتي تالياً لاندلاعها، فالثورات العفوية تنجح حين يرضى الجيش ويدعم الانتفاضات الثورية. ومن جهة أخرى تنجح الثورات المخطط لها حين يُهزم الجيش. علاوة على أن الثورة المخطط لها تتأثر بالقوى التنظيمية والمساندة الشعبية والموارد والأيدولوجية. كما ذهب إلى القول بأن الثورة ظاهرة نادرة، لذا لا بد من توافر وتضافر الشروط الأساسية وحضورها حضوراً قوياً جنباً إلى جنب مع العوامل المحفزة، وهذا ما يزيد احتمالية وقوع الثورة.



باختصار، دفع كل من "أرنت ١٩٧٧" و"هنتنغتون ١٩٦٨" و"تيللي ١٩٧٨ : ١٩٩٤" و"سكوكبول ١٩٧٩" وآخرون بأن السياسة عامة والدولة خاصة قد تلعبان بعض الأدوار في تفسير الثورات الاجتماعية، فالقادة الفعالون والمتبصرون يتجنبون قيام الثورة بإجرائهم إصلاحات ضرورية. وتقع الثورات في الدول غير الفعالة وغير الديمقراطية والقمعية والفاقة لشرعيتها بحسب طرح "أرنت ١٩٧٧":

"حتى حين يكون فقدان السلطة جلياً تماماً، فلا يمكن أن تندلع الثورة أو تنجح إلا إذا توفر لها عدد كاف من الرجال المستعدين لانهاية السلطة... والطامحين لتولي السلطة" (ص ١١٦).

مما لا شك فيه أن الدول التي وجدت نفسها وسط غضب شعبي بدت متفاجئة وتطغى عليها رياح التغيير التي سببتها الثورة الصناعية. فبدون الثورة الصناعية وما تلاها ما كان للدول غير الفعالة أن تخشى شيئاً، ولكن بوسعها أن تواجه الجماهير المتنورة الثائرة.



المراجع:

- (1) Almond, G., & Verba, S. (1963). *The civic culture*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (2) Arendt, H. (1977). *On revolution*. New York, NY: Penguin.
- (3) Arjomand, S. A. (1986). Iran's Islamic revolution in comparative perspective. *World Politics*, 38, 383-414.
- (4) Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2003). *The demographic dividend*. Arlington, VA: RAND.
- (5) Brinton, C. (1938). *The anatomy of revolution*. New York, NY: W.W. Norton.
- (6) Brinton, C. (1965). *The anatomy of revolution* (Revised and expanded edition). New York, NY: Vintage.
- (7) Burawoy, M. (1989). Two methods in search of science. *Theory and Society*, 18, 759-805.
- (8) Chirot, D. (1994). The East European revolutions of 1989. In J. A. Goldstone (Ed.), *Revolutions* (pp. 165-180). New York, NY: Harcourt Brace College Publishers.
- (9) Cohen, S. F. (1973). *Bukharin and the Bolshevik revolution*. New York, NY: Alfred A. Knopf.
- (10) Davies, J. C. (1962). Toward a theory of revolution. *American Sociological Review*, 6, 5-19.
- (11) de Tocqueville, A. (1971). How, though the reign of Louis XVI was the most prosperous period of the monarchy, this very prosperity hastened the outbreak of the revolution. In J. C. Davies (Ed.), *When men revolt and why* (pp. 95-96). New York, NY: Free Press.
- (12) Eckstein, H. (1963). Internal war: The problem of anticipation. In I. D. S. Pool, et al. (Eds.), *Social science research and national security* (pp. 102-147). Washington, DC: Smithsonian Institution.
- (13) Ehrlich, P. R., & Ehrlich, H. A. (1990). *The population explosion*. New York, NY: Simon & Schuster.
- (14) Farhi, F. (1991). Ideology and revolution in Iran. In Q.-Y. Kim (Ed.), *Revolutions in the third world* (pp. 98-112). New York, NY: E.J. Brill.
- (15) Foran, J. (2005). *Taking power: On the origins of third world revolutions*. New



York, NY: Cambridge University Press.

(16) Goldstone, J. A. (1991). An analytical framework. In J. A. Goldstone, T. R. Gurr, & F. Moshiri (Eds.), *Revolutions of the late twentieth century* (pp. 37-51). Boulder, CO: Westview.

(17) Goldstone, J. A. (1994). The comparative and historical study of revolutions. In J. A. Goldstone (Ed.), *Revolutions* (pp. 1-17). New York, NY: Harcourt Brace College Publishers.

(18) Goodwin, J. (2001). *No other way out: States and revolutionary movements, 1945-1991*. New York, NY: Cambridge University Press.

(19) Goodwin, J. (2003). The renewal of socialism and the decline of revolution. In J. Foran (Ed.), *The future of revolutions* (pp. 59- 72). New York, NY: Zed Books.

(20) Gurr, T. R. (1968). A causal model of civil strife: A comparative analysis of using new indices. *American Political Science Review*, 62, 1104-1124.

(21) Gurr, T. R., & Goldstone, J. A. (1991). Comparisons and policy implications. In J. A. Goldstone, T. R. Gurr, & F. Moshiri (Eds.), *Revolutions of the late twentieth century* (pp. 324-352). Boulder, CO: Westview.

(22) Hagopian, M. (1974). *The phenomenon of revolution*. New York, NY: Dodd, Mead.

(23) Hobsbawm, E. J. (1962). *The age of revolution*. London, England: Weidenfeld & Nicolson.

(24) Huntington, S. P. (1968). *Political order in changing societies*. New Haven, CT: Yale University Press.

(25) Johnson, C. (1966). *Revolutionary change*. Boston, MA: Little, Brown.

(26) Kamenka, E. (Ed.). (1983). *The portable Karl Marx*. New York, NY: Penguin.

(27) Kim, Q.-Y. (1991). Paradigms and revolutions: The societal and statist approaches reconsidered. In Q.-Y. Kim (Ed.), *Revolutions in the third world* (pp. 1-16). New York, NY: E.J. Brill.

(28) Kiser, E., & Hechter, M. (1991). The role of general theory in comparative historical sociology. *American Journal of Sociology*, 97, 1-30.

(29) Krastner, S. (1984). Approaches to the state: Alternative conceptions and historical dynamics. *Comparative Politics*, 16, 223-246.

(30) Kruijt, D. (2008). *Guerrillas: War and peace in central America*. New York, NY: Zed Books.

(31) Kuznets, S. (1960). *Population change and aggregate output* (Universities-Na-



- tional Bureau Committee for Economic Research, Demographic and economic changes in developed countries). Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (32) Lentner, H. (1984). The concept of the state: A response to Stephen Krastner. *Comparative Politics*, 16, 367-377.
- (33) Lipset, S. M. (1959). Some social requisites of democracy. *American Political Science Review*, 53, 69-105.
- (34) Lipsky, W. E. (1976). Comparative approaches to the study of revolution: A historiographic essay. *The Review of Politics*, 38, 494-509.
- (35) McKeown, T. (1976). *The modern rise of population*. New York, NY: Academic Press.
- (36) Migdal, J. S. (1987). Strong states, weak states: Power and accommodation. In M. Weiner & S. P. Huntington (Eds.), *Understanding political development* (pp. 391-434). Boston, MA: Little, Brown.
- (37) Moore, B. (1966). *The social origins of dictatorship and democracy*. Boston, MA: Beacon Books.
- (38) Nordlinger, E. A. (1981). *On the autonomy of the democratic state*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (39) Nordlinger, E. A. (1987). Taking the state seriously. In M. Weiner & S. P. Huntington (Eds.), *Understanding political development* (pp. 353-390). Boston, MA: Little, Brown.
- (40) Olson, M. (1963). Rapid growth as a destabilizing force. *Journal of Economic History*, 23, 529-552.
- (41) Paige, J. M. (2003). Finding revolutionary in the revolution: Social science concepts and the future of revolution. In J. Foran (Ed.), *The future of revolutions* (pp. 19-29). New York, NY: Zed Books.
- (42) Parsa, M. (1989). *Social origins of the Iranian revolution*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- (43) Parsa, M. (2000). *States, ideologies, & social Revolutions*. New York, NY: Cambridge University Press.
- (44) Reed, J.-P. (2004). Emotions in context: Revolutionary accelerators, hope, moral outrage, and other emotions in the making of Nicaragua's revolution. *Theory and Society*, 33, 653-703.
- (45) Riley, J. C. (2001). *Rising life expectancy*. New York, NY: Cambridge University Press.



- (46) Sabine, G. H., & Thorson, L. T. (1973). A history of political theory. Fort Worth, TX: Harcourt Brace College Publishers.
- (47) Sanderson, S. K. (2005). Revolutions. Boulder, CO: Paradigm.
- (48) Sewell, W. H. (1994). Ideologies and social revolutions: Reflections on the French case. In T. Skocpol (Ed.), Social revolutions in the modern world (pp. 169-198). New York, NY: Cambridge University Press.
- (49) Sewell, W. H. (1996). Three temporalities: Toward an eventful sociology. In T. J. McDonald (Ed.), The historic turn in the human sciences (pp. 245-280). Ann Arbor: The University of Michigan Press.
- (50) Simon, J. (1981). The ultimate resource. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- (51) Skocpol, T. (1979). States and social revolutions. New York, NY: Cambridge University Press.
- (52) Skocpol, T. (1982). Rentier state and Shia Islam in the Iranian revolution. *Theory and Society*, 11, 265-283.
- (53) Skocpol, T. (1994). Social revolutions in the modern world. New York, NY: Cambridge University Press.
- (54) Stadelmann, R. (1975). Social and political history of the German 1848 revolution (J. G. Chastain, Trans.) Athens: Ohio University Press.
- (55) Tilly, C. (1978). From mobilization to revolution. Reading, MA: Addison-Wesley.
- (56) Tilly, C. (1994). Does modernization breed revolutions? In J. A. Goldstone (Ed.), *Revolutions* (pp. 45-54). New York, NY: Harcourt Brace College Publishers.
- (57) Tiruneh, G. (2010, January 7-9). What causes social revolutions? Paper Presented at the Southern Political Science Association Annual Meeting, Atlanta, GA.
- (58) Trotsky, L. (1932). The history of the Russian revolution (Vol. 1) (M. Eastman, Trans.). New York, NY: Simon & Schuster.
- (59) Walt, S. M. (1994). Revolution and war. In J. A. Goldstone (Ed.), *Revolutions* (pp. 252-262). New York, NY: Harcourt Brace College Publishers.
- (60) Wickham-Crowley, T. P. (1991). Exploring revolution. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- (61) Wolf, E. A. (1994). Multicausal analyses of revolutions. In J. A. Goldstone (Ed.), *Revolutions* (pp. 55-63). New York, NY: Harcourt Brace College Publishers.

م

صادر عام ٢٠٢٤ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkansrp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing